#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

كلمات مفتاحية: **حقوق اقتصادية واجتماعية، حراكات مطلبية، احتجاجات، حراك شعبي، فساد، تدهور اقتصادي**

البلد: **العراق**

دراسة حالة دور المجتمع المدني في احتجاجات ٢٠١٥ في العراق

| جنان الجابري |

خلفية الحالة الدراسية

تُعرف الحركة الشعبية الاحتجاجية في العراق بـ«الاحتجاجات» بدلاً من «الحراك» كما غيرها من الحركات المُشابهة التي قامت في المغرب العربي وبعض دول المشرق العربي مثل لبنان.

خرجت هذه الاحتجاجات في الأعوام ٢٠١١ و٢٠١٥ و٢٠١٨. في العام ٢٠١١ حملت التظاهرات شعار إصلاح النظام السياسي (حداد، ٢٠١٨)، لا إسقاطه أو تغييره كما في البلدان التي اندلعت فيها ثورات «الربيع العربي». وطالبت بتوفير الخدمات العامّة، وتحديداً الكهرباء، وتوفير فرص العمل بعد أن وصل معدّل البطالة إلى ١٦٪ وفقاً لدراسة قدّمها مزرا (٢٠١٢)[1]. ردّاً على هذه الاحتجاجات، طلب رئيس الوزراء العراقي، في حينها، نوري المالكي، مهلة مئة يوم لتنفيذ الإصلاحات المطلوبة قبل أن يخمد بعدها وهج التظاهرات وتنتهي بعد بضعة أشهر من دون تحقيق مطالبها.

في الواقع، شكّلت المحاصصة السياسية والاقتصادية وشيوع ظاهرة الفساد وترسيخ الزبائنية في توزيع الثروات وفرص العمل، فضلاً عن تبنّي السياسات النيوليبرالية الداعية إلى تقليص دور الدولة في توفير فرص العمل لصالح توسيع دور القطاع الخاص الذي يعاني من معوقات كثيرة، السبب الرئيسي في تراجع فرص العمل وتردّي الخدمات، وأدّت إلى اندلاع المظاهرات، مرّة أخرى، في تمّوز/يوليو ٢٠١٥، والتي ستشكّل الموضوع الرئيسي لهذه الحالة الدراسية.

تهدف هذه الحالة الدراسية إلى تبيان دور المجتمع المدني، والعاطلين عن العمل تحديداً، في التأثير على صنّاع القرار لتوفير فرص العمل وتأمين الخدمات في مدن جنوب ووسط العراق، وإظهار التغييرات الجديدة التي نتجت عن تلك التظاهرات. استخدمت دراسة الحالة منهجية البحث النوعي، بحيث تمّت مراجعة الأدبيات المكتوبة عن هذا الموضوع، وتنظيم لقاءات نقاشية مركّزة مع مشاركين في التظاهرات في البصرة وبغداد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، بالإضافة إلى إجراء مقابلتين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ مع ناشطين؛ (علي.ع) عامل في قطاع الكهرباء من البصرة و(سامي.ع) خرّيج جامعي عاطل عن العمل من بغداد.

الإطار الزمني للحالة الدراسية

أشعل مقتل الشاب منتظر الحلفي في احتجاجات مدينة البصرة شرارة الاعتراضات في منطقة الفرات الأوسط (وسط وجنوب العراق) في تموز/يونيو ٢٠١٥، وتحديداً في مناطق بغداد وذي قار والمثنى وميسان وبابل وكربلاء والنجف، التي تقيم فيها غالبية شيعية (عبد الجبار، ٢٠١٨).

حملت هذه الاحتجاجات مطالب اقتصادية وسياسية موحّدة ردّاً على تدهور الخدمات وانقطاع الكهرباء في بلد يعاني من معدّل رطوبة مرتفع وحرارة تصل إلى ٥٠ درجة مئوية، واعتراضاً على حكم الأحزاب الإسلامية، وانضمّ إليها مشاركون من مختلف الطوائف والتوجّهات والفئات الاجتماعية والاقتصادية.

دور المجتمع المدني والعاطلون عن العمل

كان الشباب اللاعبين الرئيسيين في هذه التظاهرات، ولا سيّما العاطلين عن العمل والعمّال المؤقّتين والطلاب وأصحاب الحرف[2]، الذين ينتمون إلى مجموعات مختلفة تضمّ الأحزاب الشيوعية والتجمّعات اليسارية والمدنية والعلمانية، والروابط الاحتجاجية والمتطوّعين والناشطين في منظّمات المجتمع المدني مثل «الأمل

١ يؤكّد الباحث نجم قاسم حسين في دراسة بعنوان «الفقر والبطالة في العراق ... متلازمة الأزمات" أن نتائج المسح الذي أجرته وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء، تشير إلى بلوغ «معدّل البطالة نسبة ٣٠٪ في العام ٢٠١٥، في حين قدّرته منظّمة العمل الدولية بين ربع وثلث القوى العاملة، فيما تشير تقديرات أخرى إلى تجاوزه نصف القوى العاملة»، (٢٠١٦، ص ١٩).

٢ عُقدت مجموعة نقاشية في مدينة البصرة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، حضرها ثمانية شباب، بعضهم خرّيجين جامعيين، وآخرون عاطلين عن العمل، والبعض الآخر من أصحاب الحرف مثل البناء، بالإضافة إلى موظّف دولة وعمّال مؤقتين.

العراقية» و«الثقافة للجميع»، وناشطات في منظّمات نسوية مثل «حرّية المرأة» و«حقوق المرأة العراقية»، ومنظّمات أخرى مُدافعة عن حقوق الإنسان والعاطلين عن العمل، بالإضافة إلى مواطنين ساخطين على الأوضاع الاقتصادية وتفشّي الفساد.

غلب الطابع المدني ورفض الأحزاب الإسلامية على هذه الاحتجاجات، بحيث انخرط متظاهرون من مختلف الانتماءات الطائفية والدينية واللادينية فيها، رافعين العلم العراقي كرمز للهوية الوطنية، وتحوّل شعار «باسم الدين باكونا (سرقونا) الحرامية» شعاراً موحّداً يردّده المتظاهرون في مجمل المدن المشاركة بالاحتجاجات.

إلى ذلك، شُكّلت التنسيقيات كأطار تنظيمي لقيادة التظاهرات في المدن، والتي يُعرّفها محمد الطائي بأنها «تجمّعات إدارية متخصّصة لقيادة الحراك في كلّ محافظة، تنمو وتنظّم عملها لتصبح المتحدّث الرسمي والمشرف الفعلي والحارس الأمين على كلّ تظاهرة واعتصام داخل الحراك الشعبي» (الطائي، ٢٠١٣). وكذلك برزت شبكات لتجمّعات وتنظيمات عديدة انخرطت في التظاهرات لكن من دون العمل مع التنسيقيات، وانبثق عنها مجموعات صغيرة تنظّم التحرّكات التي يعلن عنها الناشطون ويتناقلونها عشية التظاهرات (مجموعة نقاشية في بغداد، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

تظاهرات ليلية في مدينة البصرة تطالب بتوفير الكهرباء (المصدر: السومرية تي في).

استراتيجيات التأثير على صنّاع القرار

على الرغم من انطلاق الاحتجاجات عفوياً، إلّا أنها مرّت بأربعة مراحل، وفقاً لفالح عبد الجبّار، إسوة بالحركات الاجتماعية في بلدان أخرى، وهي: ١) وجود شعور بالاستياء والسخط، ٢) نشوء توافق على المطالب بين الساخطين والمحتجّين، ٣) تشكيل هيئات مختصّة لضمان استمرار الفعاليات والنشاطات الاحتجاجية، ٤) النتائج السياسية التي توصّلت إليها الاحتجاجات أي انتهائها بالنجاح أو الفشل (عبد الجبّار، ٢٠١٨، ص ١٠).

لجأ المحتجّون، ضمن التنسيقيات ومن خارجها، إلى التظاهرات لإيصال صوتهم إلى أصحاب القرار. وخرجوا بتظاهرات منظّمة في الساحات والشوارع الرئيسية في مدن وسط وجنوب العراق. كانت التنسيقيات تنظّم عمل الفئات المنخرطة ضمنها، فتقرّر عدد المتحدّثين باسمها، وتكتب نصوص البيانات التي ستُتلى على المتظاهرين، وتضع الشعارات والهتافات وتحضّر الأعلام واللافتات ولوحات المطالب، وتتصل بوسائل الإعلام، وتدعو الجماهير إلى التظاهر عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتقيم منصّات الخطابة التي يلقي فيها الناشطون خطاباتهم ومطالبهم، وتنتخب مندوبين للتفاوض مع الجهات الحكومية وتقدّم التقارير حولها إلى الجمهور (مقابلة مع علي ع.).

وقد استمرّت التظاهرات لنحو ٥٠ أسبوعاً في الفترة الممتدّة بين ٣١ تموز/يوليو ٢٠١٥ وأيّار/مايو ٢٠١٦.

إلى ذلك، استخدم المتظاهرون والناشطون ضمن التنسيقيات وسائل الإعلام غير الحكومية ووسائل التواصل الاجتماعي من أجل تعبئة الجمهور وحثّهم على المشاركة في التظاهرات، وكانت القنوات

الفضائية تُجري مناظرات بين الناشطين وممثلين عن الحكومة العراقية حول مطالبهم، على عكس التلفزيون الحكومي الذي لم يقم بتغطية هذه التظاهرات.

شهدت تظاهرات تموز/يوليو ٢٠١٥ تطوّرات سياسية لافتة، تمثّلت بتأييد التيّار الصدري بقيادة مقتدى الصدر لها، ودعوته الحكومة إلى الإصلاح، وهو الموقف الذي رحّب به الحزب الشيوعي العراقي ونخب ثقافية أخرى، في مقابل استنكاره من قبل مجموعات أخرى، ما أدّى إلى نشوء خلافات في صفوف المتظاهرين وانقسامهم، وبالتالي التأثير سلباً على الاحتجاجات والمطالب التي رفعت منذ صيف ذلك العام، وشيوع «اليأس وانعدام الأمل والإحباط وسط الكثير من المتظاهرين» وفق ما أوضح بعض الناشطين (سامي. ع).

العوامل المؤثّرة

مرّت الاحتجاجات العراقية بمتغيّرات عديدة. من جهة، كان لتصريح عبد المهدي الكربلائي، المُعتمد الرسمي للمرجع الديني الشيعي علي السيستاني، في خطبة السابع من آب/أغسطس ٢٠١٥، أي بعد أسبوع واحد من التظاهرات، تأثيرٌ مباشرٌ على الأحداث اللاحقة، إذ أعلن وجوب استجابة الحكومة العراقية لمطالب المتظاهرين، لا سيّما بعد أن عجزت الأحزاب السياسية المنضوية ضمنها عن تقديم أية خدمات للمواطنين.

على أثرها، بادر رئيس الوزراء، حيدر العبادي، إلى إعلان «حزمة إصلاحات» في التاسع من آب/أغسطس ٢٠١٥، أي بعد يومين فقط من خطبة الجمعة، إلّا أن الاحتجاجات لم تتوقّف واستمرّت لأشهر أخرى.

من جهة أخرى، برز عامل ثاني مؤثّر في مسار الاحتجاجات وهو انضمام التيّار الصدري إليها رافعاً شعارات ومطالب إضافية مثل تغيير المفوضية العليا للانتخابات المتّهمة بالفساد والتلاعب بنتائج التصويت والتهديد تحت السلاح[٣] (سالم، ٢٠١٨)، لكننا لن نعالج تأثير مشاركة التيّار الصدري في هذه الاحتجاجات لخروجه عن موضوع هذه الورقة.

لحظة التحوّل

لعب دخول التيّار الصدري دوراً في تغيير مجرى الاحتجاجات. ففي الوقت الذي رحّب به قسم من المتظاهرين بقيادة الحزب الشيوعي العراقي وبعض النخب المثقفة بهذا الائتلاف والتعاون والتنسيق مع التيار الصدري الذي يمتلك قوة تعبويّة في الشارع وقدرة تفاوضية مع باقي الأحزاب في الحكومة العراقية، اعتبر البعض الآخر أن التعاون مع أحد الاحزاب المشاركة في السلطة التشريعية بـ٣٥ عضواً وله في السلطة التنفيذية ٥ وزراء، هو احد المسؤولين عن الخطاء الأخطاء ألتي ارتكبتها الحكومة، أمر مرفوض.

رفض المتظاهرون دخول رجال الدين والأحزاب الدينية في التظاهرات (مقابلة مع سامي ع)، ما أدّى إلى بروز مجموعة من المتظاهرين تُطلق على نفسها اسم «مدنيون»، كإعلان عن هويتهم المدنية، في مقابل

٣ في انتخابات أيار/مايو ٢٠١٨، اتُهمت المفوضية العليا للانتخابات بالفساد وحرق صناديق الاقتراع والتلاعب بالنتائج، وهو ما دفع العبادي إلى طرد ٥ موظّفين من المفوضية.

مجموعة أخرى مؤيّدة لمشاركة التيّار الصدري وتطلق على نفسها إسم «مستمرون».

من جهة أخرى، أسفر الاتفاق الصدري-الشيوعي العراقي عن «بروز حالة ضياع ضمن التيّار المدني الذي شهد انقسامات مُتتالية وفقدان الثقة نظراً لوجود معارضة داخلية للحلف القائم» وفق المقابلة التي أجريت مع (سامي. ع) في بغداد. استقبلت بعض أوساط الحزب الشيوعي والأوساط القريبة منه وبعض الأطراف المدنية ذلك الحلف بـ«تشاؤم» من فرص نجاحه بإحداث إصلاحات ذات مغزى» (روبن، ٢٠١٨). إلى ذلك، أشار الأكاديمي البريطاني بينديكت روبن في مقابلة له بعد انتخابات أيار/مايو ٢٠١٨، إلى «وجوب الاعتراف بأن العديد من الجهات الفاعلة ضمن التيّار المدني رأت في تحالف الشيوعيين والصدريين كارثة استراتيجية وخيانة لهوية وهدف التوجّه المدني. كانوا يخشون من خطف الإسلاميين حركة الاحتجاج واستخدامها لمصلحتهم السياسية ووضع التيّار المدني جانباً في نهاية المطاف. ووجدوا من غير الواقعي توقّع قيام الصدريين، الذين كانوا جزءاً من النظام السياسي الفاسد لسنوات عديدة، ببدء إصلاح النظام» (المصدر السابق).

لكن على الرغم من كلّ تلك التناقضات والانتقادات، أسفر التعاون الصدري-الشيوعي العراقي عن تشكيل تحالف «سائرون نحو الإصلاح» في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ خلال مؤتمر عُقِد في فندق الشيراتون في العاصمة بغداد (الجزيرة، ٢٠١٨) والذي حقق فوزاً في الانتخابات في العام نفسه.

النتائج السياسية

يمكن تلخيص النتائج السياسية للتظاهرات التي استمرّت ٥٠ أسبوعاً وفق التالي:

أوّلاً، من الناحية الاقتصادية، عدم حدوث إصلاحات جديدة تردّ على المطالب التي اندلعت التظاهرات من أجلها. إذ على الرغم من إصدار «حزمة الإصلاحات» وحالة القلق التي أثارتها الاحتجاجات في الأوساط الحكومية، خصوصاً بعد مؤازرة المرجعية الشيعية لها، لم تتحقّق أي من المطالب التي رُفعت لتوفير فرص العمل والخدمات العامّة مثل الكهرباء والقضاء على الفساد. بل شرعت الحكومة في عمليات خصخصة الكهرباء كحلّ للأزمة الناجمة عنها، وهو ما أثار ردود فعل متباينة، علماً أن التيّار الصدري أيّد هذا القرار ووصفه بالخصخصة الإيجابية، فيما احتجّ ضدّها المتظاهرون. وكذلك لم يتحقّق أي بند ضمن «حزمة الإصلاحات» التي وعدت بـ«تقليص شامل وفوري في أعداد الحمايات المخصّصة لكلّ المسؤولين في الدولة، وإبعاد المناصب العليا عن المحاصصة الحزبية والطائفية، وتولي لجنة مهنية يعيّنها رئيس مجلس الوزراء اختيار المرشّحين تبعاً لمعايير الكفاءة والنزاهة، وإلغاء مناصب نوّاب الرئيس الثلاثة ونواب رئيس الوزراء الثلاثة».

ثانياً: تغيير الخطاب السياسي للأحزاب الإسلامية والمرجعيات الدينية، بعد أن كشفت التظاهرات عن حجم سخط المحتجّين ضدّ الأحزاب الإسلامية، سواء برفع الشعارات أو رفضهم تدخّلها وخصوصاً في الأشهر الأولى من التظاهرات، ما دفع هذه الأحزاب إلى تغيير خطابها السياسي. في الواقع، انشقّ عمّار الحكيم رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في العراق عن منظّمته وشكّل تيّار الحكمة وتحوّل خطابه نحو «الإسلام الجديد»، وبادر «الحزب الإسلامي العراقي»، وهو الجناح العراقي لحزب الأخوان المسلمين، إلى تغيير اسمه إلى «حزب الإصلاح المدني»، وتشكّلت أحزاب مدنية جديدة، وأحييت المطالبة بإقامة دولة مدنية حتّى من قبل الأحزاب الإسلامية.

من ناحية أخرى، دعا المرجع الشيعي السيد السيستاني إلى التصويت بناء على الكفاءة وليس الهوية (عبد الجبّار، ٢٠١٨، ص ٨)، لا سيّما بعد أن خلقت حركة الاحتجاجات أرضية لإنهاء الطائفية السياسية التي استفاد منها السياسيون لترسيخ سلطتهم ونفوذهم، علماً أن تعزيز هذا التيّار يسهم في إضعاف قدرة الأحزاب الإسلامية على استثمار الهويات المجتمعية لصالحها (عبد الجبّار، ٢٠١٨، ص ٢٤).

الاستنتاجات والدروس المُستخلصة

أوّلاً؛ توضح الحالة الدراسية أن ناشطي المجتمع المدني والسياسي متداخلان بطبيعتهما، وكانا لاعبان أساسيان في العراق بعد العام ٢٠٠٣. على سبيل المثال، يمتلك التيار الصدري مقاعد برلمانية وحقائب وزارية ضمن السلطة، وفي الوقت نفسه لعب دوراً في المجتمع المدني عابراً الحدود الفاصلة بين المجتمعين السياسي والمدني. وفي المقابل، تحوّل ناشطون مدنيون إلى أعضاء في كتل سياسية شاركت في الانتخابات البرلمانية مثل الحزب الشيوعي. هذا الواقع، يؤكّد ما أشار إليه ماركس عن أن «كلّ فرد يلعب دوراً مزدوجاً، مرّة كعضو في مجتمع مدني ومرّة كعضو في مجتمع سياسي» (Jichang، ٢٠١٥، ص ٧١).

ثانياً؛ ضرورة ابتعاد المتظاهرين عن «سياسة الصدفة» (كرباج، ٢٠١٧) والالتفاف حول شعارات واضحة ومطالب مُحدّدة تتفق عليها الغالبية الشبابية المُحتجة، والتي يمكن الدفع بها وقياس مدى قدرتها على التحقّق وتعقّب تنفيذها من قبل الحكومة من دون الانحراف عنها أو السماح بتأثيرها على مسار التظاهرات، مثل التركيز على توفير فرص العمل والكهرباء التي تعدّ من أبرز مطالب التظاهرات، وعدم خلطها مع أهداف سياسية أخرى مثل تغيير المفوضية العليا المستقّلة للانتخابات، لا سيّما أن تعدّد المطالب يشتّت الأنظار ويُفقِد الحركة الاجتماعية قوتها للتأثير على صنع القرار.

ثالثاً؛ على الرغم من وجود تنسيقيات في المحافظات وروابط في الأحياء، إلّا أن الحركة الاجتماعية تحتاج لأطر تنظيمية وقيادية موحّدة لمنع تشتّتها، وفتح نقاش دائم لتأمين حدّ أدنى من الانسجام حول المطالب والحدّ من الصراعات الفردية والنزعات النرجسية التي سادت خلال التظاهرات.

رابعاً؛ انتخاب التنسيقيات واللجان من قِبَل المتظاهرين مباشرة ومنحهم حقّ خلع أي من أعضاء التنسيقية أو اللجان في حال خروجه عن إرادة المجموعة، وذلك لصون أهداف المظاهرة واستقلالية هيئات تمثيل المتظاهرين، ومنع التفرّد باتخاذ القرارات داخل التنسيقيات واللجان، والمحافظة على قوّة تأثير المتظاهرين على صنّاع القرار.

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨ الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هذا البرنامج طيفًا واسعًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهتمها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصياتٍ سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعالم والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظمات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.

المصادر:

THE IRAQI PROTEST MOVEMENT FROM IDENTITY POLITICS (٢٠١٨) Jabar.A.F .TO ISSUE POLITIC
https://eprints.lse.ac.uk/88294/1/Faleh_Iraqi%20Protest%20Movement_Published_English.pdf

Study on Marx's Theory of Civil Society and Alienation"." (٢٠١٥).Jichang, W
http://www.cscanada.net/index.php/css/article/view/6543

الجزيرة. ٩ آب ٢٠١٥. إصلاحات العبادي لإطفاء غضب الشارع العراقي.
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/8/10/إصلاحات-العبادي-لإطفاء-غضب-الشارع-العراقي

Saad Aldouri examines the aims and prospects of the" (٢٠١٧)Aldouri.S ."groups agitating for political reform in Iraq
https://www.chathamhouse.org/expert/comment/what-know-about-iraq-s-protest-movement

الطائي، محمد. (٢٠١٣) «الحراك الشعبي العراقي في الميزان».
http://www.albayan.co.uk/mobile/MGZarticle2.aspx?ID=2594

الجزيرة(٢٠١٨). "سائرون.. تحالف الشيعة والشيوعيين بالعراق».
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2018/5/19/سائرون-تحالف-الشيعة-والشيوعيين-بالعراق

حسين، نجم قاسم (٢٠١٦)، «الفقر والبطالة في العراق ... متلازمة الأزمات».
http://www.molsa.gov.iq/upload/upfile/ar/1007.pdf

كرباج، كارول.(٢٠١٧) «السياسة بالصدفة: الحراك يواجه شعوبه».
https://www.kas.de/c/document_library/get_file?uuid=ce32bf04-507e-bba0-5427-5debad62238a&groupId=252038

سالم، زيد، (١٦ نوفمبر ٢٠١٨)، «عودة» مفوضية الانتخابات العراقية... مصنع العملية السياسية.
https://www.alaraby.co.uk/politics/2018/11/15/

وين، بنديكت (٢٠١٨)، تحالف الصدر مع الشيوعيين.. والإنتخابات العراقية لسنة ٢٠١٨.
https://www.iqtp.org/?p=15408

مرزا، علي (٢٠١٢)، عدد العاملين في الدولة ومعدل البطالة والنمو السكاني – تساؤلات إلى وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء.
http://iraqieconomists.net/ar/2012/06/12

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 0236-11
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub